

الأولى ومُجَرِّياً عليها ما يعترها من زحاف أو علة حتى تنتهي إلى الصورة الأخيرة التي تتحوّل عنها إلى جزء آخر.

ثم عقد فصلاً للأجزاء التي لا شبيه لها بعد تغييرها إلا في الأجزاء السالمة، كنقل مُفَاعَلَتِنِ المَعْصُوبِ إلى مفاعيلن، ومُتَّفَاعِلِنِ المضمِرِ إلى مُسْتَفْعِلُنِ.

ثم يختم هذا الباب بتسعة عشر جزءاً لا تتشابه بعد تغييرها، مثل : فَعُولُ المَقْبُوضِ وفَعَلُ الأَثْرَمِ، وفَعُولُ المَقْصُورِ، وفَعَلُ المَحْذُوفِ، وفُلُّ الأَبْتَرِ، إذ كل هذه الصيغ المغيّرة آتية من فَعُولُنِ السالمِ.

وإذ كان البابان السابقان يمثلان تفرّداً للمؤلف في كتابه فإنهما ليسا كل شيء في عمله هذا، إذ إنّ في الكتاب سماتٍ أُخَرَ تميّزه عن غيره من المؤلفات العروضية، ونتناول ذلك في النقاط الآتية :

#### أولاً : التوبيب :

كل كتب العروض — على حدّ علمي — تبدأ بمقدمة قصيرة في تعريف علم العروض، والأسباب والأوتاد والفواصل، ثم الأجزاء التي يُقَطَّعُ بها الشعر، وربما تعرّض بعضها للتصريح والتقفية في عجلة سريعة. كل هذا يتمّ في مقدّمة أي كتاب عروضي، ينتقل المؤلف بعدها إلى الدوائر وما ينفك منها من البحور على ترتيبها في دوائرها، سواء أذكرت الدوائر قبل الأبحر أم حدث العكس. وقد يُفرد المؤلف في نهاية عمله مكاناً لتجميع الزحافات والعلل وتعريف كلٍّ منها على حدة.

لكن مؤلفنا رأى أن كل من صنّف في هذا العلم تصنيفاً أو وضع فيه تأليفاً ممّا وقف هو عليه لم يستوف مقاصده، ولم ينقح فوائده، ولم يبسط أصوله ولم يُحرّر أبوابه ولا فصوله، ولم يُبدِ مُحَبَّاتِ أسرارهِ،